

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هل بناء روسيا محطة طاقة نووية في أوزبكستان سيحل مشاكلها الطاقوية العميقة؟

الخبر:

أطلق رئيس أوزبكستان شوكت ميرزياييف ورئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين أعمال بناء وحدة الطاقة الأولى لمحطة الطاقة النووية المتكاملة في أوزبكستان. (president.uz)

التعليق:

في 4 حزيران/يونيو، قام الرئيس شوكت ميرزياييف بزيارة عمل إلى روسيا للمشاركة في منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي التاسع والعشرين. وفي اليوم نفسه، عقد اجتماعاً مع الرئيس الروسي بوتين وشارك في مراسم البدء الرسمي لبناء وحدة الطاقة الأولى لمحطة الطاقة النووية في أوزبكستان. ووفقاً للبيانات الرسمية، فإن هذا المشروع الضخم سيكلف أوزبكستان 9.5 مليار دولار نقداً، وسيغطي حوالي 14-15 في المائة من الاحتياجات من الطاقة الكهربائية. كما أعلن أنه سيتم تشغيل مفاعل (RITM-200N) منخفض القدرة في نهاية عام 2029، وأن المحطة ستعمل بكامل طاقتها ابتداءً من عام 2035.

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه لم يكن هناك مشروع ضخم كهذا مقدر بأرقام فلكية في تاريخ أوزبكستان من قبل. ولكن هناك أيضاً حقيقة أن هذا الرقم ليس سوى حسابات أولية فقط، ويمكن تضخيمه أضعافاً مضاعفة. وقد شهدنا هذا بالفعل عدة مرات في مشاريع طاقة كبرى مماثلة. وكان المدير العام لمؤسسة الطاقة النووية الروسية روساتوم أليكسي ليخاتشيف قد صرح في آذار/مارس من هذا العام أن بناء محطة طاقة نووية صغيرة في أوزبكستان سيوفر للشركات الروسية طلبات تصل قيمتها إلى 2 تريليون روبل (ما يعادل 27.7 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية). وعلى سبيل المقارنة، فإن هذا المبلغ يعادل تقريباً ميزانية دولة أوزبكستان.

والمثير للاهتمام أن الجانب الأوزبكي لم يظهر أي رد فعل تجاه مثل هذا التصريح. ويتضح من هذه الفروق الهائلة في الأرقام أن بوتين والنظام الأوزبكي يهدفان، من خلال التواطؤ المتبادل، إلى نهب ميزانية الدولة وإتقال كاهل شعبنا بديون جديدة، لأنه وفقاً للمعلومات الرسمية، سيقدم الجانب الروسي قرصاً تصديرياً ميسراً لأوزبكستان من أجل محطة الطاقة النووية. وهذا يعني أن أموال القرض الممنوح ستبقى في روسيا نفسها، وسوف تقوم بتوريد المفاعلات والمعدات والمواد لمحطة الطاقة النووية إلى أوزبكستان، وتنتقل كاهلها بهذا القرض كدين. وهذا المخطط هو الأسلوب الكلاسيكي للدول الاستعمارية الكافرة لإغراق الدول الضعيفة مثل أوزبكستان في الديون تحت قناع تقديم التكنولوجيا.

بالنسبة لروسيا، يعد هذا مشروعاً مهماً للغاية، فهو لا يعمل على إنعاش اقتصادها فحسب، بل يحقق لها أيضاً تبعية طاقوية أكثر قوة لأوزبكستان، التي تعتبر قلب آسيا الوسطى. ولهذا السبب،

فرضت موسكو مشروع محطة الطاقة النووية على النظام الأوزبكي لفترة طويلة، وبدأت أخيراً في تنفيذه بعد مرور ثماني سنوات. ومع ذلك، فإن الجدل حول هذا المشروع لم يهدأ بعد. لأنه بالإضافة إلى تكلفته، لا توجد إجابات مقنعة من المسؤولين على أسئلة مثل: كفايته، وسلامته، ومتى سيعوض تكاليفه؟ وهل سيعوضها أصلاً؟ وكم سيكون سعر الطاقة التي سينتجها؟...

باختصار، لم تتجاوز الحكومة الكلمات الروتينية الجاهزة بشأن هذا المشروع على غرار أنه "سيخدم ضمان الأمن الطاقوي لأوزبكستان"، ولهذا السبب بالذات فإن الشكوك والظنون حوله تزداد قوة يوماً بعد يوم.

إن مجرد إلقاء نظرة بسيطة على هذه المسألة كافٍ لفهم أن بناء محطة طاقة نووية ليس حلاً حقيقياً للمشاكل الطاقوية التي تعاني منها تجمعات سكان أوزبكستان منذ عقود، بل على العكس، فإنه يخدم في الغالب مصالح روسيا. لأن هذه المشاكل ليست مشكلة طبيعية نشأت في بلادنا بسبب نقص مصادر الطاقة حقاً، بل هي ناتجة عن تطلع النظام الأوزبكي إلى حركات حاجبي وعيني "الأخ الأكبر الروسي"، وبقاء تبعيته القوية له في قطاع الوقود والطاقة مسيطرة، وكذلك عن تحويل السماسرة المحليين موارد الطاقة إلى مصدر لتنمية الثروات.

لذلك، من الضروري أن يدرك شعبنا المسلم أن الحل الصحيح الوحيد لهذه المشاكل هو تطبيق أحكام الإسلام في إدارة قطاع الطاقة وتوزيع مصادرها. وفي هذا الصدد، يعمل هذا الحديث الشهير لرسول الله ﷺ كأساس: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَأَلِ، وَالنَّارِ». (رواه أبو داود).

**كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

**إسلام أبو خليل – أوزبكستان**